المصـــــدر :	الرياض		
التـــاريخ :	23-04-2007	العـــدد :	14182
الصفحـات :	41	المسلسل :	248

أوضحوا أن المركز يعمل على إشاعة مزيد من الثقة بالنقل المالي للمملكة، مجتمع أعمال العاصمة:

مركز الملك عبد الله المالي يهيئ لإنشاء سوق للسلع وإقامة أكاديمية مالية

الرياض - محمد طامي العويد:

* أشاد عدد من رجال الأعمال بالانطلاقة التنموية الهائلة الجديدة التي دشنها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز - حفظه الله - في منطقة الرياض يوم الثلاثاء الماضي، المتمثلة بوضع حجر الأساس لنحو ١٨٠٠ مشروع متنوع في مجالات واسعة باستثمارات تقدر بـ ١٢٠ مليار ريال (٣٢ مليار دولار)، تشمل قطاعات الصحة والتعليم والإسكان والطرق والبيئة والمياه والكهرباء والصرف الصحي والاتصالات والخدمات العامة ومشاريع التنمية الاقتصادية الحكومية والخاصة، يقف في مقدمتها مشروع مركز الملك عبدالله المالي. ووصف رجال الأعمال قيام خادم الحرمين الشريفين بإطلاق هذه المشاريع بأنها عرس وطني يدعو للاعتزاز والفخر لدى كل مواطن، مؤكدين أنها تجسد دعوته حفظه الله للخير ليس لأبناء الوطن من الجيل الحالي فحسب وإنما للأجيال القادمة، وقالوا إن ضخ هذه المبالغ الهائلة في مشاريع تنموية جديدة تسجل مرحلة ازدهار ورخاء جديدة، وتؤكد أن قائد المسيرة المباركة للوطن عازم على استثمار ثروات الوطن وخيراته في مشاريع تنشر الخير وتعلي الإنتاج وتولد فرصا ضخمة للعمل أمام الشباب السعودي المنتج، أي أنها أموال تنفق للاستثمار المنتج وليس للاستهلاك. من جانبه عبر عبدالرحمن الجريسي رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض عن اعتزازه وفخره بالنهج الذي يتبناه خادم الحرمين الشريفين المتمثل في تعزيز القاعدة التنموية للاقتصاد الوطني وإرساء مشاريع عملاقة منتجة تفتح الآفاق الشاسعة أمام الأجيال لفرص العمل المنتج بعيداً عن النهج الاستهلاكي الذي يبدد خيرات الوطن فيما لا يدر عملا منتجا تستفيد منه الأجيال. ورأى رئيس غرفة الرياض أن المركز سيكون ملتقى للشركات المالية لتصنع الانجازات وتمزج بين أذكى العقول بأحدث ما توصلت إليه التقنية، فبمقدور المركز استيعاب الكثير من الموظفين من ذوي التأهيل العالي من العاملين في القطاعات المالية والقطاعات ذات العلاقة، وذلك عبر احتضان المركز المقر الرئيسي لهيئة السوق المالية، ومقر السوق المالية (تداول)، ومقار البنوك والمؤسسات المالية، إضافة إلى مؤسسات المحاسبة القانونية والمحاماة والاستشارات المالية ومقدمي الخدمات التقنية، كما تتم حالياً دراسة إنشاء سوق للسلع في المملكة يكون مقره الرئيسي مركز الملك عبدالله المالي. ومن جهته عبر عبدالعزيز العذل نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض عن سعادته الغامرة بهذه الدفعة الهائلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ستشهدها منطقة الرياض وستنعكس آثارها الإيجابية على مختلف مناطق المملكة والاقتصاد الوطني ككل نتيجة هذه المشروعات العملاقة والطموحة التي أرساها وأطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز - حفظه الله - في منطقة الرياض، وهو مما يثلج صدر كل مواطن سعودي ويبشره بمستقبل مشرق وواعد بإذن الله.

ولفت العذل إلى أن مشروع مركز الملك عبدالله المالي هو أحد المشاريع التي تجسد وتلبي ما يتطلع إليه الكثيرون من أبناء الوطن، وقال إنه يحظى بأهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية حيث سيسهم في دعم الجهود الرامية إلى تنويع اقتصاد البلاد من خلال مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، كما سيعمل على استقطاب الاستثمارات المختلفة وتوفير الفرص الوظيفية للقوى العاملة السعودية، كما يمثل المشروع إضافة نوعية للنهضة العمرانية للرياض خصوصا في قطاع التنمية الاقتصادية، كما سيعزز من مركز الرياض محلياً وإقليمياً ودولياً في مجال صناعة الخدمات المالية تستقطب المؤسسات المالية الوطنية والدولية. من جهته أكد خالد المقرن عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ورئيس لجنة الأوراق المالية أن كافة المؤشرات تؤكد أن مدينة الرياض مقبلة على آفاق استثمارية واسعة، حيث تتوافر فيها فرص عديدة في القطاعات الاستثمارية المختلفة ومن ضمنها القطاع المالي، منوها إلى أن مشروع مركز الملك عبدالله المالي سيسهم في دعم الجهود الرامية إلى تنويع اقتصاد البلاد من خلال تعظيم مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج الوطني الإجمالي واستقطاب الاستثمارات المختلفة وتوفير الفرص الوظيفية للقوى العاملة السعودية. وأفاد المقرن أن مركز الملك عبدالله المالي له مكاسب اقتصادية متعددة، فضلاً عن إسهامه في النمو الاقتصادي،وقال إنه سيحقق فوائد جمة أخرى تتمثل تجميع المؤسسات العاملة في القطاع المالي، ورفع مساهمة القطاع المالي في تنمية الاقتصاد الوطني بكل إمكانياته المتاحة، واستقطاب الاستثمارات المالية المختلف وتوفير الفرص الوظيفية للقوى الوطنية العاملة من خلال استحداث الاف الوظائف، وتلبية حاجات التطوير بإقامة أكاديمية مالية. وأضاف المقرن أن المركز سيهيئ فرصاً واسعة للالتقاء وتبادل الآراء والأفكار بين العاملين فيه ومرتاديه، حيث سيحتوي على منطقة سياحية زاخرة بأشكال متنوعة من وسائل الترفيه والمرح، فضلاً عن المجمعات السكنية التي تحتضن العاملين في المركز، إضافة إلى فندق من فئة خمسة نجوم وقاعات للمؤتمرات والندوات ومراكز للمعارض المتخصصة. وقال إنه مع تزايد الفوائض المالية في موارد الدولة في السنوات الأخيرة وما واكبها من توفر السيولة لدى مؤسساتها ولدى القطاع الخاص فإن التفكير في تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني من خلال إنشاء مثل هذا المركز المالي المرموق أو من خلال إنشاء المدن الاقتصادية والصناعية مثل مدينة الملك عبدالله الاقتصادية يعتبر عملاً وتوجهاً رائدا ومطلوباً لأجيالنا الحالية ولأجيال المستقبل. ومن جانبه قال المهندس احمد الراجحي عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض إن المملكة لديها مستقبل اقتصادي مبشر وواعد لما تمتلكه من مكانة اقتصادية مرموقة تعززها سياسات تتسم بالتوازن والحكمة وأشار إلى أن إنجاز هذا المشروع العملاق الذي يتشرف بأن يحمل اسم خادم الحرمين الشريفين

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 23-04-2007 العـــدد : 14182
الصفحـات : 41 المسلسل : 248

الملك عبدالله بن عبد العزيز سوف يكون فاتحة خير على اقتصادنا الوطني، كما أنه يشكل أكبر علامة على قوة اقتصادنا وحيويته وقدرتها على إنجاز المشاريع الكبرى الهادفة لخدمة الوطن والمواطن.

وأضاف الراجحي أن هذا المشروع الضخم سيسهم كذلك في تحقيق إضافة جديدة ودعم كبير لاقتصادنا، حيث انه سيمثل خطوة مهمة لتعزيز توجه المملكة نحو الانفتاح على الخارج من خلال اجتذاب الاستثمارات الأجنبية ،مما يسهم في نقل وتوظيف التقنية الحديثة التي نحن في أمس الحاجة في ادارة مثل هذه المشاريع ذات الحساسية العالية، وكذلك لدوره في دعم سياسة تنويع مصادر الدخل التي تنتهجها قيادتنا الرشيدة، بدلاً من الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي وحيد للدخل. ومن جانبه قال فهد الحمادي عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض إن طرح مثل هذه المشاريع الضخمة سواء في مجال الصناعة المالية في المملكة أو النفطية أو التعدينية أو مدينة البناء الفريدة سوف يعطي مردوداً كبيراً وقيمة مضافة للاقتصاد الوطني وستوفر وظائف للمواطنين والمواطنات المتخصصين في هذه القطاعات الواسعة ومن أبرزها الصناعة المصرفية والمالية وفي الخدمات المساندة لها. ورأى الحمادي أن المركز سيسهم كذلك في تعزيز وتعميق السوق المالية السعودية وإشاعة جو من الاستقرار والثقة بالاقتصاد الوطني وبقوة المركز المالي للمملكة، كما أن المركز سيسهم بصورة كبيرة في استقطاب الشركات الأجنبية العاملة في القطاعات المالية حيث سيزيد حجم وعدد الشركات التي سيضمها هذا المركز. وقال إن السوق المحلية تتسع للعديد من المشاريع التي تستطيع استيعاب فوائض السيولة الجديدة الموجودة لدى الجهات والهيئات ذات العلاقة مثل البنوك وهيئة سوق المال وشركات الوساطة المالية والشركات التي تعمل في صناعة السوق المالي ومراكز التدريب والتداول بالإضافة للخدمات الأخرى المكملة، كما أن هذا المركز سيساعد على إعادة الأموال الوطنية المهاجرة للخارج. وتوقع المهندس علي الزيد عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض أن يشكل قيام هذا المركز المالي ذي المواصفات العالمية دفعة قوية لصالح القطاع المالي والمصرفي، وللاقتصاد المحلي الذي من المتوقع أن ينمو بأرقام قياسية تعززه الحقائق التي تشير على نمو الناتج المحلي الذي يقدر بنحو ٢,١ تريليون ريال، ونمو الموجودات المالية لدى الشركات والبنوك المحلية مما تقود إلى زيادة الثقة في القطاع المالي السعودي وتعزيز جاذبيته الإقليمية والدولية، خصوصاً بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارية العالمية مما سيقود إلى فتح الأسواق بشكل كبير ودعم نشاط الحركة التنافسية خاصة على مستوى البنوك وشركات تسويق الخدمات المالية والتأمينية وإدارة الأصول المصرفية والمالية، خصوصا بعد صدور قرار السماح لفروع العديد من البنوك الأجنبية بعد صدور قرار السماح لفروع العديد من البنوك الأجنبية بممارسة نشاطها في السوق السعودية.